

## على الخلاف

# حكومة دياب تحت الضغط الاقتصادي والشعبيّ رياض سلامة Game Over

كَلّ الظروف مهيبَة لانتفاضة شعبية، معيشياً، اقتصادياً، مالياً، نقدياً، إدارياً.. على جميع المستويات السياسية، البلاد تعبة، ولأجل ذلك، نزل الناس الغاضبون إلى الشوارع في طول البلاد وعرضها ليل أمس. الشعارات متعددة حتى تكاد لا تُحصى، لكن أكثرها تداولاً كان «إسقاط رياض سلامة».

في دولة اقتصادها مدولّ، لم يعد من سعر لشراء الدولار. يقصد الناس الصرافين، فيشتري الصراف منهم الدولارات بـ4800 ليرة وبد5000 ليرة وصولاً إلى 5200 ليرة. لكن من الشادر أن يجد أحدّ صرافاً واحداً يبيع الدولار. من هنا، باتت الأرقام ترتفع، حقيقةً ووهماً، حتى وصلت على بعض وسائل الاتصال إلى 7000 ليرة للدولار الواحد، لكن من

### المشاورات الليلية تركّزت على حماية الحكومة من السقوط وضرورة معالجة أزمة الدولار

دون صراف يبيع. في مقابل ذلك، خرج حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، ببیان يقول فيه إن كل ما يُحكى عن سعر الصرف «غير حقيقي»، يبدو سلامة كمن يعيش في كوكب آخر. سعر الدولار، في عهده، صار اسعاراً: السعر الرسمي الأول بين مصرف لبنان والمصارف (1507)، السعر الرسمي الثاني الذي يعتمده مصرف لبنان مع المصارف بموجب التعميم رقم 148 (3000 ليرة أو 3200 ليرة) السعر الرسمي بين المصرف والصرافين (3850)، السعر الرسمي لشركات تحويل الأموال، السعر الرسمي للصرافين الذي قال سلامة في التعميم الذي أصدره أول من أمس إنه يريد الوصول إليه مستقبلاً (3200)، السعر الرسمي

المسموح للمصارف تسجله وهماً لزيّانٍ محظين عبر تحويل دولارهم الطازج إلى ما بين 2,1 دولار و2,8 دولار. يُضاف إلى ما

## تقرير

# غوثيريش يعلن قهمة اليونيفيل: التجسّس على المقاومة

تتسارم محاولات تغيير مهام اليونيفيل في الجنوب. آخر التطوّرات تسوية الامين العام للأمم المتحدة لخفض العديد مقابل إدخاله تقنيات حديثة لمراقبة تحركات المقاومة

## قراس الشوقي

فضح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قبل يومين، ما يُخطط له في أروقة المنظمة الدولية بمهام المراقبين. حيال دور القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل). كلام غوتيريش جاء في التقرير التمهيدي

سبق اسعار لا تُعد ولا تُحصى في السوق السوداء، ما سبق يجري بقرار من رياض سلامة الذي يريد من الناس أن يقتنعوا أن الأمور قد

«فلتت» من بين يديه، فيما أدّؤه لا يوحى سوى بأنه يتعمد إسقاط البالد بكل ما فيها. أدّؤه التخريبي من نقطة تحول ليل 17 تشرين



مروان طحطح

الأول الفائت، عندما شارك جمعية المصارف قرارها، من واشنطن، إقفال أبواب البنوك، وفي الأيام الأخيرة، كان حاكم «المركزي» يغذّي التعاميم

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

الأول الفائت، عندما شارك جمعية المصارف قرارها، من واشنطن، إقفال أبواب البنوك، وفي الأيام الأخيرة، كان حاكم «المركزي» يغذّي التعاميم

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

رياض سلامة على مدى 27 عاماً قضّاهها حاكماً لمصرف لبنان، فإن أداءه في الأشهر الأخيرة كافٍ وحده ليشكّل مضبطة اتهام جزائية وسياسية، تسمح بالإطاحة به. ما فعله بخالف، نصّاً وروحاً، قانون النقد والتسليف الذي يحقّل حاكم مصرف لبنان، حصراً، مسؤولية سلامة الليرة. لكن رياض سلامة ليس كأي موظف. فريق الحماية الخاص به عابر لكل الانقسامات، فيما كانت أصوات جزء كبير من المحتجين الذين نزلوا إلى الشارع ليل أمس تصدح مطالبة بإسقاط سلامة، كان النائبان ياسين جابر، وإبراهيم كنعان، على سبيل المثال للحصر يتحدّثان بما لا يؤذي سوى إلى الدفاع عن سلامة. الأول يتنقد (عبر موقع «النهار» الإلكتروني) الحكومة بسبب التعيينات التي كان لفريقه السياسي الحصّة الأكبر (والأكثر فاقحة) فيها، وبسبب ما يسميه الإحباط الذي سببه أدّؤها للناس، نتجحة التباين في أرقام الخسائر؛ أما الثاني فكان يحذّر من المش باموال المدعوين، ويقول لبرنامج «صار الوقت» على «أم تي في» إن المطلوب تعاون الجميع (يقصد سلامة) للخروج من الأزمة. موقف تيار المستقبل المدافع عن حاكم مصرف لبنان لا يحتاج إلى دليل. وعلى منوال سلامة، استغرب الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري ارتفاع سعر الدولار، كما لو أن سياسات فريقه السياسي، منذ عام 1992، لم تؤسس للخراب الذي وقع.

ليل أمس، وعلى وقع هتافات الغاضبين في الشارع، كانت القوى السياسية المشاركة في الحكومة تجري مشاورات تحت عنوانين: حماية الحكومة من السقوط، وضرورة معالجة أزمة الدولار. مفتاح العنوان الثاني هو تغيير رياض سلامة. ضرورة إقالة سلامة طرحها أكثر من فريق مشارك في الحكومة. استطلاع الآراء يفضي إلى نتيجة مؤداها أن الرئيس نبيه بري لم يتخلّ بعد عن دعمه لسلامة، وهو يفضّل أن يتولى رئيس الحكومة حسان دياب الضغط على حاكم مصرف لبنان لضبط سعر الصرف. كذلك يظهر سريعاً الخلاف على هوية خليفة سلامة.

رئيس الحكومة الذي تضرّرت صورته إلى حدود غير متوقعة نتيجة أداء مجلس الوزراء، وأخره التعيينات وفق البية المحاصصة الطائفية المعادة، سارع أمس إلى دعوة مجلس الوزراء إلى عقد جلستين اليوم: الأولى في السرايا صباحاً، والثانية بعد الظهر في قصر بعبدا، وجدول أعمال الجلستين

### مقالة

# كلفة إنقاذ الحكومة في هوازاة الانهيار المالي

واشنطن النتائج المرجوة. فما قبل منذ 17 تشرين الأول، في الشارع، تضاعف أولاً بسبب أداء الحكومة السلبى، وقد تعطي المحاصصة الفاقعة متزامنة مع انهيار سعر الليرة أسباباً مشابهة لإجراءات الضرائب التي سبقت تظاهرات تشرين الأول. كما تضاعف حجم الاحتقان الشعبي، بفعل سوء إدارة القطاع المصرفي، وما أفرزته أحداث السبت الأخير من احتقان. لكن بدل الذهاب إلى معالجات طارئة على مستوى الفتنة أو التدهور المالي، اختارت القوى السياسية أهون الشرور بلجونها إلى التعيينات ومنها ما تعتبره وسيلة إقناع المجتمع الدولي بحسن سيرتها، خلال مفاوضاتها مع صندوق النقد. مع علمها بأن الصندوق ومَن وراءه على اطلاع كامل على خبيثات ما جرى من نقاشات وتعيينات والمستفيدين منها.

ولجوء القوى السياسية بمكابرة مطلقة الى تكرار سيناريو سبق أن جُرب وأدى الى النتيجة نفسها في تشرين الأول، قد يكون هذه المرة قاتلاً أكثر بسبب انخفاض قيمة الليرة. فهل حصل المسيحيون على حقوقهم وأقسام مدارسهم وثمان الدخول الى المستشفيات الخاصة، بمجرد تعيين موالين للتيار الوطني أو محافظة لكسروان - جبيل خلافاً للكثاون؟ وهل حصلوا أيضاً على أموالهم في المصارف بالقانون بمجرد أن مارس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حقه بعدم توقيع مرسوم التشكيلات القضائية؟ وهل تأمّنت معيشة مئات من أبناء طرابلس والبقاع وبيروت بعدما نجح رئيس الحكومة في إثبات حقه في تعيين النائب السني لحاكم مصرف لبنان؟ وهل استفاد جمهور الثنائية الشيعية من إعطاء بري ما يريده بالكامل من دون نقصان؟ ولأن كل ما أخرجته الحكومة منفصل عن الواقع الحقيقي للناس فإن الخطوة التالية ستكون المعيار الأولي لكيفية إدارة الأزمة المالية والاقتصادية خارج إطار مجلس الوزراء. فإذا كان شعار سلاح المقاومة أزيل من الواجهة، فداخلياً، تتوجه الأنظار الى بيروت وهل ستكون عودة التظاهرات المعيشية اليها وجبل لبنان، مسموحة بالمطلق على غرار ما جرى في تشرين الأول، أم ستكون حدودها بعض المناطق التي لا تشكل حساسيات ولا تحمل مفاجات من نوع مواجهة السبت الطائفية؟ وهذا يضع القوى السياسية المعارضة للحكومة، وقد سبق أن شاركت بقوة في التظاهرات المتساقطة، حقيقة مواقفها المعارضة، ما يؤشر سلباً أم إيجاباً إلى نتائج التسوية التي أبرمت يوم السبت. لكن الخطوة هي في أن هناك من لا يريد الاعتراف بأن لبنان تلقائياً، مترافقاً مع الضغط الأميركي المتضاعف الذي لن يتوقف في الأمد المنظور، طالما أنه يعطي من منظار

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

الأول الفائت، عندما شارك جمعية المصارف قرارها، من واشنطن، إقفال أبواب البنوك، وفي الأيام الأخيرة، كان حاكم «المركزي» يغذّي التعاميم

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

الأول الفائت، عندما شارك جمعية المصارف قرارها، من واشنطن، إقفال أبواب البنوك، وفي الأيام الأخيرة، كان حاكم «المركزي» يغذّي التعاميم

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يخفتي من السوق وسعره يحقّ. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه

ما هي الخطوة التالية بعد إنقاذ الحكومة؟ هو السؤال الذي يطرح اليوم بعدما تمكن حزب الله من إعادة لمّ الشمل الحكومي، إذ كيف يمكن أن تستأنف الحكومة أعمالها من حيث توقفت، فيما تركيبة البلد الاجتماعية والاقتصادية والمالية تتهاير في شكل درامتيكي. ومن أين ستبدأ معالجة آلاف المشكلات التي غطتها أزمة كورونا واكتشفت حالياً بكل آثارها السلبية، طالما أنها تصرّفت وكأنها نسخة مقلّدة عن الحكومات السابقة، والسؤال الأكثر تداولاً أمس بين الوسط السياسي هل يحتمل لبنان هزة ثانية بعد هزة السبت الفائت؟

صحيح أن أكثر من طرف حاول انتزاع الانتصار في ملف التعيينات. لكن ما جرى هو أن الحزب خرج منتصراً من هذه المعركة، بعدما سحب فتيل النكد السياسي من الرئيس نبيه بري والتيار الوطني الحر وطلال أرسلان ومن هم خارج الحكومة، حتى إن اعتراض تيار المرده جاء شكلياً وإعلامياً أكثر منه عملياً. ومع انتهاء التعيينات، مهما كان شكلها ومن يتبجح بانتصاراته على حلفائه في حكومة اللون الواحد وليس على خصومه، يتخلص الحزب من عبء الابتزاز السياسي، مرحلياً، لمواكبة الاستحقاقات الإقليمية الكثيرة على طاولته. لكن هذا الانتصار لا يكفي الحزب أو شركاءه في الحكومة لوضع لبنان على سكة الإنقاذ، لا بل قد يشكل ذريعة أكبر للعبس في الداخل والخارج للدفع أكثر نحو الواجهة. علماً بأن معايير الحزب مختلفة عن معايير حلفائه في النظرّة إلى ما هو مقبل على لبنان. فهؤلاء يحاولون، كل على طريقته تحصين حصصهم في الإدارة وفي المالية والقضاء وفي كل شرايين الدولة، رغم مشارفتها على الإفلاس، خشية لحظة مصيرية قد تردّد عليهم. الرئيس نبيه بري يحاول ضبط صراع الأجنحة في محيطه، وكذلك يفعل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يسعى منذ سنوات إلى إمساك المغاتيح المسيحية، متمخلاً بما يفعله الحريري مع التابعين له من موظفين في مجلس الوزراء والمؤسسات والإدارة العامة، من دون الأخذ في الاعتبار أن لحظة سقوط الدولة ستهدم الخيمة فوق رأس الجميع من دون استثناء.

ما جرى لا يعني أن القوى المشاركة في الحكومة ستجد نفسها بعد مدّ الحكومة بالأكسجين، أمام ضرورة العمل على خريطة الطريق لإنقاذ اللبنانيين، مع الارتفاع الجنوني لسعر الدولار، والانهيار الاجتماعي والأمني تلقائياً، مترافقاً مع الضغط الأميركي المتضاعف الذي لن يتوقف في الأمد المنظور، طالما أنه يعطي من منظار

## المقترحات الاخيرة

## تبدو موجّهة نحو إعطاء الأوروبيين تطمينات عبر تقليص «الأخذية على الأرض»

## بالتعميد للقوة من دون تعديل

ومنذ عام 2006، لم يسبق لقاوات اليونيفيل أن كانت عدائية تجاه المقاومة، بالشكل الذي تحوّلت فيه خلال الأشهر الأخيرة، طبعاً بأساليب «خبيثة». في المقابل، لا

## المقترحات الاخيرة

## تبدو موجّهة نحو إعطاء الأوروبيين تطمينات عبر تقليص «الأخذية على الأرض»

## بالتعميد للقوة من دون تعديل

ومنذ عام 2006، لم يسبق لقاوات اليونيفيل أن كانت عدائية تجاه المقاومة، بالشكل الذي تحوّلت فيه خلال الأشهر الأخيرة، طبعاً بأساليب «خبيثة». في المقابل، لا



قد تدفع التغييرات المقاومة إلى ردود فعل متوقّعة (مروان طحطح)

## قد تدفع التغييرات المقاومة إلى ردود فعل متوقّعة (مروان طحطح)

تُظهر الأجواء الآتية من الجنوب أن المقاومة تتجه هذه المرة نحو امتصاص التعديلات الجديدة في حال إقرارها، كما امتصّت تعديلات عام 2017، حين أدخل مصطلح «تفتيش» في مهام القوة الدولية.

بل على العكس من ذلك، قد يدفع أي تغيير على هذا المستوى من التهديد، المقاومة إلى ردود فعل غير متوقّعة، وخصوصاً في ظلّ التناغم الحاصل بين الدفع نحو الفوضى في الداخل والتصويب على الحدود اللبنانية . السورية، وبين ما يحصل في الجنوب وتحول دور اليونيفيل من قوّة لمراقبة وقف العمليات العسكرية، إلى قوة تجسّس تخدم المصلحة الإسرائيلية البحتة.